

منظمة المؤتمر الإسلامي والمشكلة القبرصية

وليد محمود احمد (*)

ملخص البحث

تعد منظمة المؤتمر الإسلامي واحدة من المنظمات التي حازت على اعتبار دولي مهم، وهي الصوت المعبر عن قضايا المسلمين في العالم. ولاشك في أن المشكلة القبرصية تعبر بشكل واضح عن مشروعية قضية القبارصة الأتراك المسلمين في جهودهم الهادفة لانتزاع حقوقهم المغتصبة من جانب القبارصة اليونانيين. هذه القضية لاقت الدعم في مؤتمرات المنظمة سواءً على مستوى القمم، أو على مستوى مؤتمرات وزراء الخارجية، وتجسد ذلك من خلال قراراتها المساندة لحقوق القبارصة الأتراك المسلمين، وحشد التأييد الدولي لأجل إسباغ الشرعية على قضيتهم عند عرضها في المحافل الدولية.

ABSTRACT

The organization Islamic conference (O.I.C) is one of the important international groups, which include a consider in the world. This organization is a voice of Moslem problems. there is no doubt that the question of Cyprus declare about "rightful case" for Turkish Cypriot Moslems, which had discussed in many times during the conferences of O.I.C, and it materialized in their dictions dealing with Turkish Cypriot rights in Cyprus Island.

المقدمة

(*) مدرس مساعد، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل

منظمة المؤتمر الإسلامي والمشكلة القبرصية

م.م. وليد محمود احمد

تعد المشكلة القبرصية واحدة من ابرز المشاكل التي اهتمت بها منظمة المؤتمر الإسلامي، هذه المشكلة نجمت عن الغزو العسكري التركي للجزء الشمالي من قبرص عام ١٩٧٤، والمخاوف التركية مما قد يتعرض إليه القبارصة الأتراك المسلمون من انتهاك لحقوقهم، أو تطور الأمر باتجاه إلغاء أحد المكونين الرئيسيين لسكان الجزيرة. يتطرق هذا البحث إلى الحديث عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل عام، وقرارات قممها التي تناولت الشأن القبرصي حصراً منذ أول حضور لمشكلة القبارصة المسلمين في مؤتمرات القمة الإسلامية والذي تجسد في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة عام ١٩٨١، كما تضمن البحث أيضاً دراسة تحليلية لقرارات القمم الإسلامية المتعلقة بالشأن القبرصي. اعتمد البحث على المصادر المتوفرة مثل النشرة الإخبارية للمنظمة، والمعلومات الموجودة على موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية، فضلاً عن الوثائق الرسمية. حقيقة هناك ندرة في المعلومات المتوفرة عن موقف المنظمة وقراراتها التي عالجت الشأن القبرصي مما اضطرنا للاعتماد على شبكة المعلومات الدولية بشكل اكبر.

التمهيد

بدأت مشكلة المسلمين في قبرص بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لرغبة القبارصة اليونانيين بضمها إلى اليونان باعتبارهم أكثرية من حيث عدد السكان، واصطدم هذا الأمر بمعارضة من القبارصة الأتراك المسلمين الذين كان ينظر إليهم كأقلية من جانب القبارصة اليونانيين، وبدأت أعمال العنف ضد القبارصة الأتراك المسلمين في الأعوام ١٩٥٥، ١٩٥٦، حيث كانت الجزيرة تحت السيطرة البريطانية، ثم اتفقت كل من بريطانيا وتركيا واليونان على خطة قضت باستقلالها وتم ذلك في آب ١٩٦٠، إلا أن أعمال العنف ضد القبارصة الأتراك المسلمين عاودت الظهور في الأعوام ٦٣ - ١٩٦٤، و ١٩٦٧، وفي ١٥ تموز عام ١٩٧٤ وقع انقلاب عسكري في قبرص كان من بين أهدافه ضمها إلى اليونان وأدركت تركيا إن حياة القبارصة الأتراك المسلمين مهددة فأرسلت قواتها واحتلت شمالي الجزيرة في ٢٠ تموز ١٩٧٤ وعزل القبارصة الأتراك أنفسهم بهذا الجزء

ونظموا انتخابات برلمانية، ومن ثم صوتوا بالإجماع في ٨ حزيران ١٩٧٥ على إقامة دولة خاصة بهم منفصلة عن الجزء الجنوبي وانتخبوا رئيساً وبرلماناً من مناطقهم وانتقل إلى هذه الدولة الأتراك في المناطق اليونانية، وأعلنت جمهورية شمال قبرص التركية استقلالها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣ ولم تعترف بها سوى تركيا التي تقدم لها دعماً كاملاً في جميع المجالات، وتبلغ مساحة هذه الجمهورية ١,٢٩٥ ميلاً مربعاً وسكانها ١٣٤٠٠٠ ألف نسمة تقريباً وعاصمتها فاماكوستا. وبدا القبارصة الأتراك المسلمين، بالسعي لإسماع صوتهم في المحافل الدولية، وكانت منظمة المؤتمر الإسلامي، مكاناً مناسباً لهم للتعبير عن موقفهم وقضيتهم^(١).

منظمة المؤتمر الإسلامي

تعد منظمة المؤتمر الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية في العالم بعد هيئة الأمم المتحدة، وهي تجمع على مستوى سبع وخمسون دولة تتوزع على أربع قارات، وتعتبر المنظمة الممثل الرسمي للدول الإسلامية، وهي تسعى لصون مصالحها بين مختلف شعوب العالم.^(٢)

تأسست المنظمة في الرباط بالمملكة المغربية في ٢٥ أيلول ١٩٦٩ اثر المحاولة الإسرائيلية لحرق المسجد الأقصى في ٢١ آب ١٩٦٩، وبعد ستة أشهر من هذا الحادث وتحديداً في آذار ١٩٧٠ انعقد أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة بالمملكة العربية السعودية وانبثقت عن هذا المؤتمر، الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، واختيرت مدينة جدة لتكون مقراً مؤقتاً للمنظمة لحين تحرير القدس حيث سيكون مقر المنظمة الدائم.^(٣)

أهداف المنظمة

حدد ميثاق المنظمة أهدافها في الآتي:

١. تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.
٢. دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية
٣. دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية لصيانة كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.
٤. حماية الأماكن المقدسة الإسلامية.
٥. دعم كفاح الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة.
٦. العمل على إلغاء التفرقة العنصرية وجميع أشكال الاستعمار.
٧. تهيئة المناخ الملائم لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ودول العالم الأخرى^(٤)

كما عدد الميثاق المبادئ التي يجب أن تحكم أنشطة المنظمة وكمايلي:

١. المساواة التامة بين الدول الأعضاء في المنظمة.
٢. العمل على تسوية أي نزاع قد يحصل بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية.
٣. احترام سيادة كل دولة واستقلالها ووحدة أراضيها.
٤. التزام الدول الأعضاء في إطار العلاقات بينها بالامتناع عن اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة أخرى.
٥. احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.^(٥)

هيكلية عمل المنظمة

من اجل تحقيق الأهداف المشار إليها تأسست في إطار المنظمة مجموعة من

الأجهزة الرئيسية والثانوية والمؤسسات واللجان لتسهيل أدائها وكما يلي^(١)

أولاً: التقسيمات الإدارية

تتكون منظمة المؤتمر الإسلامي من الآتي:

١. مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات، وهو يشكل السلطة الفعلية والعليا للمنظمة ويجتمع مرة كل ثلاث سنوات لوضع سياسة للمنظمة.
٢. مؤتمر وزراء الخارجية، ويجتمع مرة واحدة في السنة لدراسة التطورات وتقديم العمل في تطبيق القرارات التي تم تبنيها في اجتماعات القمة الإسلامية.
٣. السكرتارية العامة، وهو الجهاز التنفيذي للمنظمة، والذي يتوقع منه متابعة القرارات وحث الحكومات على تطبيقها^(٧).

ثانياً: اللجان الإدارية

لكي تتمكن المنظمة من تنسيق وتعزيز عملها، وتوحيد وجهات نظرها ومواقفها، ولكي تحظى بالمصداقية وتحقيق النتائج في مجالات التعاون، بما فيها التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والروحي والعلمي بين الدول الأعضاء فقد شكلت لجاناً متعددة جميعها تقريباً على مستوى الوزراء إضافة إلى أن هناك لجاناً يرأسها رؤساء الدول^(٨). وأبرزها:

١. لجنة القدس، ويرأسها ملك المملكة المغربية، ومقرها الرباط عاصمة المملكة المغربية.
٢. اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي ويرأسها الرئيس التركي ومقرها أنقرة / تركيا.
٣. اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية ويرأسها الرئيس السنغالي ومقرها دكار / السنغال
٤. اللجنة الدائمة للتعاون العلمي ويرأسها الرئيس الباكستاني ومقرها إسلام آباد/باكستان^(٩)

عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي حتى الآن إحدى عشرة دورة لمؤتمر القمة الإسلامي

وكما يلي:-

- مؤتمر القمة الإسلامي الأول عام ١٩٦٩ في المغرب
- مؤتمر القمة الإسلامي الثاني عام ١٩٧٤ في باكستان

منظمة المؤتمر الإسلامي والمشكلة القبرصية

م.م. وليد محمود احمد

- مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عام ١٩٨١ في السعودية
- مؤتمر القمة الإسلامي الرابع عام ١٩٨٤ في المغرب
- مؤتمر القمة الإسلامي الخامس عام ١٩٨٧ في الكويت
- مؤتمر القمة الإسلامي السادس عام ١٩٩١ في السنغال
- مؤتمر القمة الإسلامي السابع عام ١٩٩٤ في المغرب
- مؤتمر القمة الإسلامي الثامن عام ١٩٩٧ في إيران
- مؤتمر القمة الإسلامي التاسع عام ٢٠٠٠ في قطر
- مؤتمر القمة الإسلامي العاشر عام ٢٠٠٣ في ماليزيا
- مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر عام ٢٠٠٨ في السنغال
- وهناك مؤتمر طارئ عقد عام ٢٠٠٣ في قطر ومؤتمر استثنائي آخر عقد عام ٢٠٠٥ في السعودية^(١٠).

مشكلة المسلمين القبارصة في القمم الإسلامية

تواجه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحديات عديدة نجم بعض منها عن فشل المجتمع الدولي لفهم قضايا المسلمين المشروعة في بعض الدول الأعضاء لدى المنظمة، ومن جملة هذه القضايا، قضية القبارصة الأتراك المسلمين في جزيرة قبرص التي بدأت معاناتهم منذ ما يقرب من خمسين عاماً ولحد الآن^(١١)، فقد وجد القبارصة الأتراك المسلمين في المنظمة الإسلامية مكاناً مناسباً وربما يكون الوحيد الذي أتيحت لهم الفرصة لكي ينشدوا التعاطف مع قضيتهم، فمنذ عام ١٩٧٥ والمشكلة القبرصية مدرجة على جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية. أما على مستوى مؤتمرات القمة فإن هذه المشكلة كانت حاضرة منذ مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة عام ١٩٨١، ويرى الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو* أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي أن هناك مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق الدول الإسلامية تجاه إخوانهم القبارصة الأتراك المسلمين رداً على محاولات القبارصة اليونانيين المتكررة لضم الجزيرة بكاملها إلى اليونان^(١٢)، الأمر الذي كان يترتب عليه إلغاء وجود إحدى الطائفتين اللتان

تكونان سكان الجزيرة رغم ادعاء القبارصة اليونانيين بأنهم أكثرية، وأن من حقهم حسب رأيهم أن تكون لهم السيادة على قبرص، لكن هذه الادعاءات رد عليها أمين عام الأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار في ٨ آذار ١٩٩٠ من خلال تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن الدولي بالتاريخ أعلاه وجاء فيه:

(..... إن مجلس الأمن الدولي نظر في التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة حول الاجتماع الذي عقده زعيما الطائفتين في قبرص، وتقييمه للوضع الراهن، وإذا يعرب عن أسفه لأنه على مدى أكثر من ٢٥ عاماً من إنشاء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لم يكن ممكناً التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لكافة جوانب المشكلة القبرصية، لذا فإنه يعيد التأكيد على تأييده للاتفاقيتين المعقودتين عامي ١٩٧٧، ١٩٧٩، بين زعيما الطائفتين على أساس إقامة جمهورية فيدرالية ثنائية الطوائف في قبرص تصون استقلالها وسيادتها وتستبعد أية وحدة كلية أو جزئية بينها وبين أية دولة أخرى، ويدعو زعيما الطائفتين لمواصلة جهودهما للتوصل إلى حل يتيح إنشاء اتحاد فيدرالي ثنائي الطوائف في ما يخص الجوانب الدستورية، وثنائي المناطق في ما يخص الجوانب المتعلقة بالأراضي....) ^(١٣). ثم أعاد الأمين العام للأمم المتحدة تأكيده على وساطته من خلال تقريره اللاحق في ٢٧ آذار ١٩٩١ بقوله (.. إن وساطتي في قبرص هي مع الطائفتين، وإن الطائفتين تشاركان على قدم المساواة في تحديد مسار الحل للمشكلة القبرصية، وإن خصائص الحل ينبغي أن تخضع لموافقة كلتا الطائفتين. إن قبرص هي وطن مشترك للطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية، اللتين لا تقوم العلاقة في مابينهما على أساس أكثرية وأقلية، بل على أساس أن كلاهما هي إحدى طائفتي قبرص، إن حل المسألة القبرصية يقوم على دولة تتكون من طائفتين متساويتين سياسياً. والهدف المنشود هو تحقيق ترتيب دستوري لدولة قبرص يحكم العلاقة بين الطائفتين القبرصيتين على أساس فيدرالي، بحيث يكون ثنائي الطوائف في مايتعلق بالجوانب الدستورية، وثنائي المناطق في مايتعلق بالأراضي...)^(١٤).

يظهر مما تقدم أن موضوع القبارصة الأتراك المسلمين قد استحوذ على اهتمام كبير من جانب المنظمة الدولية، ولكن على الرغم من ذلك لم يكن ممكناً عرض قضيتهم

منظمة المؤتمر الإسلامي والمشكلة القبرصية

م.م. وليد محمود احمد

في الأمم المتحدة، لذا فإن منظمة المؤتمر الإسلامي كانت الواجهة التي عرضوا قضيتهم من خلالها، وفي مايلي عرض المؤتمرات القمة الإسلامية التي تناولت المشكلة القبرصية:

- مؤتمر القمة الإسلامي الرابع عام ١٩٨٤.
- مؤتمر القمة الإسلامي الخامس عام ١٩٨٧.
- مؤتمر القمة الإسلامي السادس عام ١٩٩١.
- مؤتمر القمة الإسلامي السابع عام ١٩٩٤.
- مؤتمر القمة الإسلامي الثامن عام ١٩٩٧.
- مؤتمر القمة الإسلامي التاسع عام ٢٠٠٠.
- مؤتمر القمة الإسلامي العاشر عام ٢٠٠٣.
- مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر عام ٢٠٠٨. (١٥)

صدرت عن هذه المؤتمرات قرارات تعالج مشكلة القبارصة الأتراك المسلمين، ونورد هنا على سبيل المثال بعض من تلك القرارات. ففي مؤتمر القمة الإسلامي السادس أعرب المؤتمر عن تأييده لقضية القبارصة الأتراك المسلمين واعتبر هذه الطائفة جزءاً لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وأعرب أيضاً عن تأييده لجهود الأمين العام للأمم المتحدة في إطار مساعيه الحميدة، وان المؤتمر وضع نصب عينيه ضرورة احترام المساواة السياسية بين الجانبين القبرصيين، وأعرب عن تضامنه مع طائفة الأتراك المسلمين، وحث الدول الأعضاء على توثيق تضامنها الفعال مع طائفة القبارصة الأتراك المسلمين وقرر مواصلة تعزيز مشاركة هذه الطائفة في المؤتمر الإسلامي، وطلب من البنك الإسلامي للتنمية دراسة شاملة للأوضاع الاقتصادية للقبارصة الأتراك المسلمين، ودعا الجانبين القبرصيين التركي واليوناني إلى التفاوض معاً من أجل التوصل إلى حل يرضيهما. (١٦)

أما مؤتمر القمة الإسلامي السابع، فقد أكد على قرارات المؤتمرات الإسلامية بشأن المسألة القبرصية، وأكد مجدداً تأييده للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، وأكد المؤتمر ضرورة احترام المساواة الكاملة بين الطرفين في قبرص، وسجل تقديره للدراسة الاقتصادية التي أجراها البنك الإسلامي للتنمية حول طائفة القبارصة الأتراك

المسلمين وقرر بأن تعرض قضيتهم في كافة المحافل الدولية، ودعا الطرفين إلى التعاون الكامل مع الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق بشأن المشكلة القبرصية في أقرب فرصة ممكنة. (١٧)

أما مؤتمر القمة الإسلامي الثامن فإنه أكد على مبدأ الوضع السياسي المتكافئ للجانبين القبرصيين، التركي، واليوناني، ورحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، ورحب في هذا الصدد باستئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين حول المسائل الإنسانية تحت إشراف المنظمة الدولية، وعبر عن أسفه لحصول لتطورات خارجية متمثلة بانضمام الجانب القبرصي اليوناني إلى الاتحاد الأوروبي، حالت دون إحراز أي تقدم في هذه المحادثات، واعتبر المؤتمر أن التسليح المفرط للجانب القبرصي اليوناني يزيد من تعميق عدم الثقة القائمة بين الجانبين ويشكل تهديداً للسلام والاستقرار في الجزيرة وفي المنطقة عموماً، واعتبر أن بناء الثقة بين الطرفين، هو أمر أساسي لإحراز تقدم في التسوية الشاملة للمسألة، وقرر مواصلة النظر في طلب القبارصة الأتراك المسلمين بالعضوية الكاملة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وطلب من الأمين العام إجراء الاتصالات المناسبة مع البنك الإسلامي للتنمية لبحث إمكانية مساعدة مشاريع التنمية للطائفة القبرصية التركية المسلمة. (١٨)

وأخيراً وليس آخراً، فقد أكد مؤتمر القمة الإسلامي العاشر على ضرورة التقيد بمبادئ تكافؤ الوضع السياسي من أجل تحقيق تسوية سياسية تفاوضية تحظى بقبول الطرفين، وشدد على اعتراف كل منهما للطرف الآخر بوضع متكافئ لتمهيد السبيل لأجل تحقيق تسوية دائمة، وأشار بإيجابية إلى الطرف القبرصي التركي المسلم من حيث اتخاذه مبادرة في كانون الثاني ٢٠٠١ لتحقيق تسوية سلمية من خلال دعوته الجانب القبرصي اليوناني إلى محادثات مباشرة، كما رحب باقتراحات الجانب القبرصي التركي المسلم في ٢ نيسان ٢٠٠٣، الهادفة إلى تجاوز أزمة الثقة بين شعبي الجزيرة والمساهمة في تطبيع العلاقات بينهما، ورحب ببداية المحادثات المباشرة بين الطرفين رغم أن التطورات الخارجية المتمثلة بانضمام الجانب القبرصي اليوناني إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، مازالت تعيق إحراز تقدم للتوصل إلى تسوية تفاوضية، وبالمقابل، فقد اعتبر أن الاقتناء المكثف

منظمة المؤتمر الإسلامي والمشكلة القبرصية

م.م. وليد محمود احمد

للأسلحة، وإقامة قاعدة عسكرية جوية في جزيرة بافوس، من الجانب القبرصي اليوناني، فضلاً عن شرائه مروحيات هجومية، من شأنه أن يزيد من حالة عدم الثقة بين الطرفين، ويشكل تهديداً للسلام والاستقرار في الجزيرة والمنطقة، وحث المؤتمر الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية على تعزيز تضامنها الفعلي مع أبناء الشعب القبرصي التركي المسلم لمساعدته على تجاوز العزلة اللانسانية المفروضة عليه من المجتمع الدولي، وقرر النظر بطلب العضوية الكاملة في منظمة المؤتمر الإسلامي المقدم من جانب القبارصة الأتراك المسلمين^(١٩)، وفي مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في المنظمة المنعقد في ١٢ نيسان ٢٠٠٦ في تركيا، قرر المؤتمر اعتماد اسم دولة قبرص التركية بدلاً من شعب قبرص التركي المسلم.^(٢٠)

يلاحظ أن القرارات أعلاه كانت حريصة على تأكيد مايلي:

١. مشاعر الأخوة تجاه الطائفة القبرصية التركية المسلمة.
٢. دعم مطالب القبارصة الأتراك المسلمين بالمساواة مع نظرائهم اليونانيين.
٣. حل المشكلة القبرصية على أساس فدرالي ثنائي المناطق والطوائف.
٤. دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن.
٥. مساندة مطالب القبارصة الأتراك المسلمين بحقهم في إبداء رأيهم في المحافل الدولية.
٦. تضامن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع القبارصة الأتراك المسلمين.
٧. توصيف القبارصة الأتراك المسلمين بأنهم شعب له حق العيش والاختيار.
٨. الحذر من الإشارة إلى حكومة القبارصة اليونانيين، على أنها الحكومة الشرعية لجمهورية قبرص المستقلة.

ويمكن القول بان قرارات المؤتمرات الإسلامية شددت على وجوب حل المشكلة القبرصية من خلال دولة فدرالية على أساس ثنائية المناطق وثنائية الطوائف على ألا يتعارض ذلك مع حقيقة كون قبرص غير مجزأة وغير تابعة، كما إن توصيف المؤتمرات الإسلامية للقبارصة الأتراك بأنهم جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، ألزم المنظمة الإسلامية

بتبني مشكلة القبارصة الأتراك المسلمين، والعمل على إيجاد حل منصف لها، كما يلاحظ أيضا على صيغة القرارات الإسلامية بأنها تأخذ شكلاً تصاعدياً في التشديد على سلبيات السلوك القبرصي اليوناني، مقابل الإشادة بإيجابيات السلوك القبرصي التركي المسلم، غير إن ذلك لا ينبغي أن يؤخذ على انه انحياز للقبارصة الأتراك المسلمين على حساب نظرائهم اليونانيين دون وجه حق^(٢١).

تجنبت القرارات الإسلامية في صياغتها اللغوية العبارات التي من شأنها إثارة الحساسيات بين الجانبين القبرصيين، لكن نهج القرارات الإسلامية تطور تجاه قضية القبارصة الأتراك المسلمين من التعاطف إلى الدعم والمساندة لمشكلتهم عند عرضها على المحافل الدولية، ويعد ذلك أسلوباً من أساليب الضغط السياسي على القبارصة اليونانيين لحملهم على التخلي عن تعنتهم غير المبرر الذي يحول دون التوصل إلى تسوية حقيقية للمشكلة القبرصية^(٢٢).

ثمة أمر مهم ركزت عليه القرارات الإسلامية و هو محاولاتها المستمرة لحمل المنظمة الدولية على تبني مسالة الاعتراف باستقلال القبارصة الأتراك، إذ أن المنظمة الإسلامية فضلت أن يتم ذلك من خلال منظمة الأمم المتحدة لان هذه الأخيرة مازالت تواصل الاعتراف بالجانب القبرصي اليوناني على انه الحكومة الشرعية لجمهورية قبرص، رغم إن هذه الحكومة لاتملك السيادة على كامل أراضي قبرص حيث أقام القبارصة الأتراك جمهوريتهم المنفصلة عن القبارصة اليونانيين، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأخيرين رفضوا الإجراء التركي الذي تمثل بغزو القوات المسلحة التركية الجزء الشمالي من قبرص لحماية القبارصة الأتراك المسلمين ومن ثم مساندهم في إقامة جمهوريتهم، إلا أن اتفاقية الضمان لعام ١٩٦٠ بين بريطانيا وتركيا واليونان (الدول الضامنة لاستقلال قبرص)، تتيح لأي طرف سواء القبرصي التركي، أو القبرصي اليوناني إمكانية استدعاء قوات الدول الضامنة الثلاث مجتمعة أو منفردة لحماية أبناء جنسهما، وبما أن الجمهورية القبرصية التي كانت قائمة على أساس المشاركة بين الطائفتين قد أجهضت عام ١٩٦٣ من جانب القبارصة اليونانيين، فان من حق الشريك القبرصي التركي المسلم في تحرير نفسه، قد أصبح ساري المفعول^(٢٣).

يمكن القول بان القرارات المتعلقة بالشأن القبرصي غالباً ما اتسمت بالعمومية مثل التعهد بالدعم الكامل للمسلمين في بلاد غير مسلمة، والدعوة لضمان حقوق السكان المسلمين السياسية والاقتصادية والدينية، وفي هذا السياق يرى الكاتب الإسلامي، د.محمد عمارة، أن الجاليات المسلمة تعاني الكثير من المشكلات أهمها ضعف اهتمام العالم الإسلامي بأوضاع هؤلاء المسلمين وقضاياهم^(٢٤)، ويتضح من ذلك:

١. تأخر الاهتمام نسبياً بقضايا الجاليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية.
٢. اتخاذ سياسات ومواقف حيال قضايا بعينها من دون أية رؤية إستراتيجية لقضايا السكان المسلمين.
٣. عدم ترجمة المواقف والسياسات إلى آليات فعّالة لحماية الجاليات الإسلامية وضمان الحصول على حقوقها في هذه الدول.
٤. إحالة بعض القضايا الملحة إلى آليات غير كافية في المنظمة؛ وهذا أمر لا يضمن التنفيذ مثل إحالة الأمر إلى الأمين العام للمنظمة.

بناءً على ماتقدم يمكن طرح تساؤلات حول طبيعة القرارات الإسلامية من حيث هي قرارات أم توصيات؟ ونظراً لافتقادها إلى آلية التنفيذ فإنها تبدو عبارات لا قرارات ملزمة للدول الأعضاء، وساعد على ذلك مجيء جانب كبير منها يتسم بالعمومية، حيث كانت المؤتمرات تتناول القضية ككل دون إشارات محددة أو استعراض دقيق، وتظل قرارات كل قمة حيالها لا تتغير رغم حقيقة أن تلك القضية غير ثابتة وتستجد بها أمور؛ مما ترك انطباعاً بانعدام الرغبة الحقيقية في مناقشتها تجنباً لما سيترتب على ذلك من أعباء ومسؤوليات. هذا فضلاً عن عدم متابعة مؤتمرات القمة للقرارات التي تصدر عنها؛ فالقمة التالية لم تتابع توصيات سابقتها، باستثناء حالات قليلة^(٢٥).

الخاتمة

أخذت المشكلة القبرصية جانبا كبيراً من اهتمامات منظمة المؤتمر الإسلامي، شأنها شأن كثير من المشكلات التي يعاني منها المسلمون في العالم، وتجلت ذلك الاهتمام من خلال إدراج مشكلة القبارصة الأتراك المسلمين في جدول أعمال المنظمة الإسلامية،

إما على مستوى الملوك ورؤساء الدول والحكومات، أو على مستوى وزراء الخارجية من جهة، ثم من خلال تبنيها مطالب القبارصة الأتراك المسلمين في القرارات الرسمية الصادرة عنها من جهة أخرى.

قدر تعلق الأمر بالشأن القبرصي التركي المسلم فإنه ينظر إليه كجزء من كل، ويتعبير آخر فإن المجتمع الدولي مازال أسير النظرة السائدة تجاه القبارصة الأتراك باعتبارهم أقلية مقابل القبارصة اليونانيين الأكثرية، وبالتالي ستظل هذه المشكلة قائمة لأنها لاتعالج على أساس صحيح.

إن التعامل مع القبارصة الأتراك، كأقلية ترك لديهم انطبعا مفاده أن الأكثرية اليونانية الممسكة بمقدرات الأمور السياسية في قبرص سواء كانت توجهاتها شمولية أو ليبرالية، فإن شغلها الشاغل هو سعيها للقضاء على الشخصية والعقيدة الإسلامية القبرصية التركية، وفي أحسن الأحوال امتصاص (الأقلية التركية المسلمة) في ثقافة النظام السياسي، وفي كلتا الحالتين هناك خطر على هوية وعقيدة العنصر القبرصي التركي المسلم.

بناء عليه ظهرت إشكالية في هذا المجال وهي مطالبة القبارصة الأتراك بالانفصال والاستقلال وما ترتب على ذلك من تحديات ومضايقات خطيرة واجهتهم من قبل نظرائهم من القبارصة اليونانيين المضادين لهم قوميا ودينيا، وطرحت تلك التحديات كل معضلات العلاقة بين الحفاظ على الوحدة الوطنية في البلدان المركبة، وبين حق تقرير المصير للمكونات السكانية التي ضمتها هذه البلدان، وهذا ما حدا بمنظمة المؤتمر الإسلامي للعمل على أن تتولى الأمم المتحدة زمام الأمور قدر تعلق الأمر بهذه المعضلة ولعل مرد ذلك يعود لرغبة المنظمة الإسلامية لإضفاء الطابع الإنساني لمشكلة القبارصة الأتراك المسلمين حتى تتمكن من حشد التأييد الدولي من المنظمة الدولية للنيل من موقف القبارصة اليونانيين ، وإظهاره بمظهر المعتدي أمام الرأي العام العالمي.

الهوامش

منظمة المؤتمر الإسلامي والمشكلة القبرصية

م.م. وليد محمود احمد

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر: وليد محمود احمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها على العلاقات التركية اليونانية (١٩٦٠-١٩٧٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٩، ص ص ٢٢-٤٦، ص ص ٨٢-٨٤.

(٢) نبذة عن منظمة المؤتمر الإسلامي: الموقع الرسمي للمنظمة في شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني:

www.oci.org/ocinew/page.asp=189.

(٣) منظمة المؤتمر الإسلامي: فكرة عامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني:

www.aljazeera.net/in_depth/oci_structur27_2htm

(٤) للتفاصيل ينظر: مؤتمرات القمة الإسلامية، موقع قناة الجزيرة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني:

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/>

(٥) نبذة عن منظمة المؤتمر الإسلامي: المصدر السابق.

(٦) للتفاصيل ينظر: منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، النشرة الإخبارية، العدد ٢٧ (استانبول: ١٩٩٥)، ص ص ٢١-٢٣.

(٧) للتفاصيل ينظر: منظمة المؤتمر الإسلامي، موسوعة ويكيبيديا منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني: <http://ar.wikipedia.org>.

(٨) منظمة المؤتمر الإسلامي: فكرة عامة، المصدر السابق.

(٩) منظمة المؤتمر الإسلامي: موسوعة ويكيبيديا، المصدر السابق.

(١٠) وثيقة منشورة على موقع منظمة المؤتمر الإسلامي في شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني:

www.oci.org/Document/asp_id=93

(١١) الشبكة الإسلامية: قضية المسلمين في قبرص، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني:

www.islamweb.net/ver2/Archive/readArt.phpA8id=5683.

(**) الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو، هو الأمين العام التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. انتخب أميناً عاماً في كانون الثاني عام ٢٠٠٥، ولا يزال يشغل هذا المنصب لحد الآن.

(١٢) نص حوار أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع الإلكتروني: www.rifaieonline.com/ameen.htm.

(١٣) مجلس الأمن الدولي، القرار رقم ٦٤٩ في ١٢ آذار ١٩٩٠، مدرج في الوثيقة المرقمة: S/21183/ in 8 march , 1990.

(١٤) مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار قدمه إلى مجلس الأمن الدولي في ٢٧ آذار ١٩٩١ مدرج في الوثيقة المرقمة: S/21934/in27march1991.

(١٥) عدنان حطييط: المسألة القبرصية في المؤتمرات الإسلامية، (بيروت: ١٩٩١)، ص ١٠.

(١٦) وثيقة من وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي منشورة على الموقع الإلكتروني www.oic-orgocinew-arabic/conf/is/6/6th-political-htm

(١٧) وثيقة من وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي منشورة على الموقع الإلكتروني www.oic-orgocinew-arabic/conf/is/7/7th-political-htm

(١٨) وثيقة من وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي منشورة على الموقع الإلكتروني www.oic-orgocinew-arabic/conf/is/8/8th-political-htm

(١٩) وثيقة من وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي منشورة على الموقع الإلكتروني www.oic-orgocinew-arabic/conf/is/10/10th-political-htm

(٢٠) مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: قرار بشأن الوضع في قبرص، ينظر الموقع الإلكتروني: <http://www.puoicm.org/arabic/Press%20Release/IstanbulRes2006.htm>.

(٢١) عدنان حطييط: المصدر السابق، ص ٢٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٣) رؤوف دنكتاش: قبرص - عندما تتكلم الحقائق، (بيروت: ١٩٩١)، ص ٣٣.

(٢٤) محمد عمارة: كيف تدعم الأمة الأقليات المسلمة، مقالة مؤرخة في ٢٣-٤-٢٠٠٦، ينظر الموقع الإلكتروني:

www.islamway.com

(٢٥) عزة جلال: قراءة في بيانات القمم الإسلامية، مقالة مؤرخة في ٧-١١-٢٠٠٠، ينظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/islamy/2000/11/article3.shtml>